

الفهرس

[**I. مقدمة 3**](#_Toc531275891)

[**II. الاصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة 5**](#_Toc531275892)

[**III. مسار اعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) بتونس 10**](#_Toc531275893)

[**IV. التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 13**](#_Toc531275894)

[**المحور الأول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية**](#_Toc531275895)

[تعهد عدد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة 15](#_Toc531275896)

[تعهد عدد 2: إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية 17](#_Toc531275897)

[تعهد عدد 3: تعزيز النفاذ الى المعلومة الجغرافية 19](#_Toc531275898)

[تعهد عدد 4: توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح 21](#_Toc531275899)

[**المحور الثاني: دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية**](#_Toc531275900)

[تعهد عدد 5 : تحسين حوكمة الموارد المائية 24](#_Toc531275901)

[تعهد عدد 6 : تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال الاعداد للانضمام لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 26](#_Toc531275902)

[تعهد عدد 7 : تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح“open contracting” في مجال المحروقات 28](#_Toc531275903)

[**المحور الثالث: تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحليّة**](#_Toc531275904)

[تعهد عدد 8: وضع الآليات القانونية والتنظيمية للمساهمة في تكريس النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد 31](#_Toc531275905)

[تعهد عدد 9 : تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة 33](#_Toc531275906)

[تعهد عدد 10 : تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب وتمكينهم من متابعة مدى تجسيمها في السياسات العمومية 35](#_Toc531275907)

[تعهد عدد 11 : تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي 37](#_Toc531275908)

[**المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية**](#_Toc531275909)

[تعهد عدد 21 : تقريب الخدمات الادارية عبر وضعها على الخط 40](#_Toc531275910)

[تعهد عدد 13 : تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية 42](#_Toc531275911)

# مقدمة

تمثل مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة منتديا متعدد الاطراف يضم الدول الراغبة في العمل في مجال الحكومة المفتوحة وتعكس مجهوداً عالميا لتحسين أداء الحكومات. وتهدف هذه المبادرة بصفة أساسية إلى ضمان الالتزام الجدي من قبل الحكومات المنضوية ضمنها بجملة من المبادئ المتمحورة أساسا حول تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتشريك المواطنين من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي تحسين مستوى حياة المواطنين وعلاقتهم بالحكومة.

وقد انضمت تونس إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة في 14 جانفي 2014. وتولت اعداد وتنفيذ خطتي عمل على مدار الاربع سنوات المنقضية، وقد كانت كل خطة إطارا مكرسا لعمل الحكومة جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني في جميع المراحل سواء تعلقت بالإعداد، بالتنفيذ أو بالمتابعة والتقييم. ويمكن أن نلمس في هذه المرحلة الآثار الايجابية لهذا المنهج التشاركي للإصلاح والذي أسهم في بلوغ البرنامج مرحلة متقدمة من النضج انعكست على مستوى عدد من المؤشرات، لعل أولها هو ارتفاع اهتمام العموم به واتساع دائرة المشاركين والمتابعين للإنجازات التي تم تحقيقها وهو ما جاء في نتائج الاستبيان الذي قامت به وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة. مع الإشارة كذلك إلى أهمية دور وسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت مصدرا هاما للمواطنين والصحفيين ومختلف المتدخلين لمتابعة مختلف تطورات ومستجدات برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

وفي نفس السياق، ولمزيد دعم هذا المسار التشاركي تزامن إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة مع بعث مبادرة من قبل الجمعيات الداعمة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة والذي يهدف إلى مزيد تنظيم وتنسيق مشاركة المجتمع المدني في هذا البرنامج وتوفير كلّ الظروف الملائمة للمساهمة بصفة ناجعة وفعالة في صياغة خطة العمل ومتابعة تنفيذها. كما أن هذه الديناميكية والمشاركة لم تقتصر فقط على المجتمع المدني، بل شملت عددا من الهياكل العمومية التي تتولى تنفيذ مختلف التعهدات المدرجة وذلك من خلال حرصها على الالتزام بتعهداتها وكذلك عملها المتواصل لخلق فرص للتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني لاستكمال تنفيذ الالتزامات.

وسيتمّ العمل خلال خطة العمل الوطنية الثالثة على دعم ما تمّ تحقيقه من مكاسب لعلّ من أهمّها إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة، اعداد وإصدار قوانين غلق ميزانيات الدولة للسنوات 2013، 2014، و2015 و2016، وضع بوابة ءـ مواطن المتعلقة بالشكاوى على الخط، إلى جانب تطوير بوابات قطاعية للبيانات المفتوحة على غرار بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية وبوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل. وكنتيجة ملموسة لهذه الانجازات، تمكنت تونس من تحسين ترقيمها ليرتفع إلى 13 نقطة من جملة 16 لتحافظ على عضويتها واحقيتها في هذه المبادرة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لسنوات 2018-2020 تكتسي أهميّة قصوى واستثنائية نظرا لان التخطيط لها والعمل على اعدادها تزامن مع جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس، لعل أهمها تحسين الوضعية الاقتصادية، محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام وتعصير الادارة من خلال جملة من الإصلاحات والمشاريع الطموحة التي ستؤثر بشكل إيجابي على حياة المواطن.

وقد مكّن العمل خلال جلسات العمل المشتركة مع المجتمع المدني الناشط في مجال الحكومة المفتوحة وبالاعتماد على ما جاء من توصيات خلال الزيارات الميدانية المنظمة بعدد من جهات الجمهورية التونسية من اختزال مختلف الإصلاحات المقترحة خلال الاستشارات العمومية ضمن ثلاثة عشرة تعهد عكست أولويات وتطلعات التونسيين في مرحلة أولى وملمّة بمختلف محاور ومبادئ الحكومة المفتوحة في مرحلة ثانية من أهمها:

* تدعيم الشفافية وحق النفاذ للمعلومة وفتح البيانات العمومية،
* تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية،
* تعزيز الحوكمة المحليّة،
* تشريك الشباب في الشأن العام،
* حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية،
* مزيد تقريب وتطوير الخدمات الالكترونية.

ويمثّل إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة تأكيدا والتزاما صريحا من جانب الحكومة التونسية بمبادئ مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وسعيها المتواصل لمزيد تكريسها في إطار آليات العمل الحكومي والاداري.

# الاصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة

مكّن برنامج شراكة الحكومة المفتوحة من القيام بعديد الاصلاحات والمبادرات في هذا المجال والتي كان لها تأثير إيجابي على المستويين الوطني والمحلي.

علما أنه منذ انخراطها في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014، قامت تونس بإعداد وتنفيذ خطتي عمل وطنيتين؛ امتدت خطة العمل الأولى ما بين 2014 و2016 وتضمنت 20 تعهدا، في حين غطّت خطة العمل الثانية الفترة الممتدة من 2016 حتى موفى أوت 2018 وقد تضمنت 15 تعهّدا تتعلق جميعها بدعم العمل الحكومي، مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

وقد تمكنت تونس خلال سنة 2018 من تحسين معدلها إلى 13 نقطة من جملة 16 نقطة لتحافظ على عضويتها في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة وذلك بفضل التقدم المحرز على مستوى تعزيز الشفافية المالية والجبائية. ويرجع هذا النجاح إلى تضافر جهود مختلف الاطراف المتدخلة من سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ومجتمع مدني من خلال الحث والضغط الايجابي الذي ساهم في المصادقة على تقارير غلق ميزانيات الدولة للسنوات الأربع الأخيرة. كما يعكس هذا النجاح إرادة والتزام مختلف الاطراف المعنية في مواصلة العمل وبذل المجهودات لتكريس هذا التمشي لما له من أثر ايجابي على العمل الحكومي وبالتالي تعزيز مشاركة المواطنين وتطوير الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وقد تعددت الانجازات التي حققتها الحكومة التونسية على امتداد السنوات المنقضية في إطار هذا البرنامج والتي يمكن تبوبيها اعتمادا على محاور الحكومة المفتوحة كما يلي :

1. **دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية**

في إطار العمل على تعزيز شفافية العمل الحكومي وتكريس حق النفاذ للمعلومة، قامت تونس ببذل جهود كبرى لدعم الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز واثراء تجربة تونس في مجال الحكومة المفتوحة. ومن أهم هذه الانجازات، يمكن ذكر:

* إقرار مبدأ دستورية الحق في النفاذ الى المعلومة حيث نص الفصل 32 من دستور 27 جانفي 2014 على أنه «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة»،
* إصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة واصدار النصوص التطبيقية لمقتضيات هذا القانون على غرار المنشور عدد 19 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة،
* إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية2017،

ومن جانب آخر، تمثل البيانات المفتوحة ركيزة أساسية لدعم شفافية المنظومة الإدارية وخلق خدمات ذات قيمة مضافة. وتعتبر تونس رائدة في هذا المجال حيث كانت سباقة في تركيز [بوابة وطنية للبيانات المفتوحة](http://www.data.gov.tn/) والتي تم وضعها على الخط موفى سبتمبر 2016كنسخة جديدة ومتطورة للبوابة الاولى التي وضعت سنة 2012 إلى جانب تطوير العديد من البوابات القطاعية على غرار:

* [بوابة البيانات المفتوحة للمعهد الوطني للإحصاء](http://dataportal.ins.tn/)
* [بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الداخلية](http://opendata.interieur.gov.tn/fr/)
* [بوابة البيانات المفتوحة بقطاعي الصناعة والطاقة](http://catalog.industrie.gov.tn/)
* [بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية](http://www.openculture.gov.tn/fr/)
* [بوابة البيانات المفتوحة لوزارة المالية](http://www.mizaniatouna.gov.tn/tunisia/template_fr/index.html)
* [بوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل](http://data.transport.tn/)
* [بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري](http://www.agridata.tn)

ولمزيد دعم هذه المبادرات تمّ في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة ارساء شبكة المسؤولين على البيانات المفتوحة بمختلف الوزارات ووضع رخصة اعادة استعمال البيانات إلى جانب القيام بجرد للبيانات العمومية التي يمكن فتحها للعموم في شكل مفتوح على مستوى ستة (06) قطاعات على أن يتمّ استكمال هذا الجرد على بقية القطاعات خلال فترة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة.

1. **تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالقطاع العمومي**

تعددت الاصلاحات والمبادرات التي قامت بها تونس بهدف تعزيز النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد. وفيما يتعلق بالمستوى القانوني، صدرت عديد النصوص القانونية المكرسة والداعمة لهذه المبادئ على غرار:

* القانـون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين،
* القانـون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

وبالإضافة لذلك، بذلت تونس جهودا كبرى على مستوى الجوانب التنظيمية، والمؤسسية والتواصلية لتعزيز الآليات الحكومية للتصدي للفساد ومنها نذكر:

* إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2011 بمقتضى المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرّخ في 14 نوفمبر 2011 والتي سيتمّ مزيد دعم استقلاليتها طبقا لما جاء في الباب السادس من الدستور الذي ينص على تركيز هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد كهيئة دستورية مستقلة،
* إحداث موقع واب إعلامي حول مقاومة الفساد  [www.anticor.tn](http://www.anticor.tn) في شهر نوفمبر 2012 يخول النفاذ إلى جميع المعلومات والبيانات القانونية والإحصائية والفنية المتعلقة بمقاومة الفساد والمشاريع والبرامج ذات العلاقة. كما يوفر هذا الموقع منتديا تفاعليا وفضاء للحوار بين مختلف الأطراف من هياكل عمومية ومكونات المجتمع المدني والمواطن،
* تطوير منظومة الشراءات العموميّة على الخط «Tuneps» والتي تتمثل في معالجة رقمية لكل مراحل الصفقات العمومية. حيث تهدف إلى إرساء نظام الكتروني لإبرام الصفقات والشراءات العمومية عبر شباك موحد. كما تمكّن هذه المنظومة من إتباع مجموعة من الاجراءات اللامادية خلال جميع مراحل ابرام الصفقات العمومية بداية من الإعلان عن طلبات العروض وفتحها وفرزها وصولا إلى نشر نتائجها على الخط والامضاء الإلكتروني لعقود الصفقات بين الطرفين المتعاقدين. وقد تحصلت هذه المنظومة سنة 2015 على جائزة عالمية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة كأحسن منظومة تكرس للشفافية في مجال الصفقات العمومية،
* تطوير منظومة كبران (<http://www.cabrane.com/>) من طرف نشطاء في المجتمع المدني (الجمعية التونسية للمراقبين العموميين) والتي تتعلق بمتابعة المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية. وتهدف هذه المنظومة إلى تعزيز متابعة نسق التقدم في إنجاز المشاريع العمومية من خلال تقييم هذه المشاريع وابداء الرأي فيها والتبليغ عن الاخلالات والتجاوزات المتعلقة بإنجازها. وقد تحصلت هذه المنظومة على جائزة عالمية لأحسن منظومة الكترونية متكاملة لمكافحة الفساد ودعم الشفافية، وهي جائزة مقدمة من وزارة الخارجية الفرنسية بالاشتراك مع منظمة الشفافية الدولية والوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي،

* تطوير [المرجعية الوطنية لحوكمة المؤسسات](http://www.innorpi.tn/Fra/referentiel-national-de-la-gouvernance-en-tunisie_11_302) والتي تهدف أساسا إلى توفير الخطوط التوجيهية والمتطلبات من أجل حوكمة مواطنة ومسؤولة داخل المنشآت العمومية والخاصة.
1. **تعزيز المقاربة التشاركية والحوكمة المحلية**

شهد واقع إرساء الحوكمة المحلية واللامركزية في تونس تطورا ملحوظا منذ سنة 2011. حيث قطعت تونس في السنوات المنقضية خطوات مهمة في طريق تحقيق اللامركزية من خلال العمل على تكريس "الديمقراطية التشاركية". وفي هذا السياق، يمكن الاشارة إلى بعض الانجازات التي جاءت داعمة لهذا التوجه ومنها نذكر:

* التكريس الدستوري لمبادئ اللامركزية حيث جاء دستور 2014 داعما لها من خلال اثني عشر (12) فصلا،
* إصدار القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلّق بمجلة الجماعات المحلية،
* تطوير منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي : <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/>
* قيام جمعيات المجتمع المدني بتطوير منصة للبيانات المفتوحة موجهة للبلديات : <http://www.openbaladiati.tn/>

ونظرا لأهمية المشاركة العمومية ودرجة تأثيرها في صنع القرار وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية، قامت الحكومة التونسية بوضع عديد الآليات المكرسة للمقاربة التشاركية على غرار:

* تطوير منظومة إلكترونية مندمجة “ء ـ مواطن” للشكاوي<https://www.e-people.gov.tn/> )  وتتمثل هذه المنظومة في بوّابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تتضمّن بصفة خاصة طرق تواصل مختلفة ومتلائمة مع حاجيات المواطنين من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم على الخط واقتراحاتهم أو استفساراتهم ،
* إصدار الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 مؤرخ في 29 مارس 2018 والتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية،
* وضع النسخة الثانية من بوابة المشاركة العمومية على الخط <http://www.e-participation.tn/> والتي تضمنت فضاء موسعا لمزيد تشريك المواطنين في الشأن العام من خلال تمكينهم من المشاركة الالكترونية في الاستشارات العمومية، ايداع وتبادل المقترحات والافكار ومناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بالسياسات العمومية،
* إصدار 3 مناشير تتعلق بتشريك المواطن وهي على التوالي: المنشور عدد 12 لسنة 2011 حول تشريك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية، المنشور عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بتفعيل المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية، والمنشور عدد 14 لسنة 2011 المتعلق بجودة التشريعات.
1. **احكام التصرّف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة**
* تطوير [بوابة البيانات المفتوحة لقطاع المحروقات والمناجم](http://data.industrie.gov.tn/) حسب المواصفات العالمية. وتهدف هذه البوابة الى تعزيز الشفافية في هذا القطاع من خلال نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال. كما تمكن البوابة كذلك من نشر الاتفاقيات المتعلقة بالاستكشاف والبحث والاستغلال في مجال المحروقات بتونس وكذلك نشر عقود المشاركة وعقود مقاسمة الانتاج المبرمة بين المستثمر والدولة التونسية، لتصبح تونس أحد الدول القلائل في العالم والدولة العربية الوحيدة التي تقوم بالنشر الكلي للعقود النفطية. كما تتضمن البوابة المذكورة العديد من الوثائق التعاقدية المتعلقة بقطاع المناجم قصد اضفاء مزيد من الشفافية على منظومة التصرف في قطاع المناجم.

* الاعداد لانضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية وذلك من خلال تعيين المنسق الوطني الذي سيقوم بالإشراف على مسار الانضمام للمبادرة وإجراء انتخابات ممثلي المجتمع المدني بمجلس أصحاب المصلحة وتحديد تركيبته، والتي تعتبر خطوة كبيرة في اتجاه استكمال المسار المذكور خاصة أنه يتبين بالرجوع الى التجارب المقارنة أن العديد من الدول تتعثر في الانخراط في المبادرة نتيجة عدم الاتفاق على معايير واجراءات اختيار ممثلي المجتمع المدني بمجلس اصحاب المصلحة، وهو ما تم تجاوزه في تونس.

وقد أدت كل هذه المجهودات الى تحسن ملحوظ في منظومة التصرف في قطاع المحروقات استنادا الى نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية الصادر خلال سنة 2017 حيث تحصلت تونس على معدل 56 من 100 نقطة ممكنة لتحتل المرتبة 26 من جملة 89 تقييما عالميا والمرتبة الاولى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا علما وأنها تحصلت على معدل 49 من 100 نقطة ممكنة خلال سنة 2014.

* تطوير [بوابة الميزانية المفتوحة](http://www.mizaniatouna.gov.tn/tunisia/template_fr/index.html) التي تمكن من تسهيل نفاذ المواطنين إلى المعلومة المتعلقة بالميزانية وتكريس الشفافية المالية من خلال نشر معطيات ومؤشرات مالية تخص موارد ونفقات الدولة وحسابات الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

# مسار اعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) بتونس

في إطار اعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)، تم الحرص على الالتزام بالتوجهات العامة والتوصيات والمبادئ المنشورة [بموقع واب مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة](http://www.opengovpartnership.org)، والتي يجب أن تلتزم بها جميع الدول المنضوية في إطار هذه الشراكة، التي توفر العديد من الأدلة التي تساعد الدول في التحول نحو الحكومة المفتوحة.

إضافة إلى ذلك، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات التي وردت بتقارير التقييم على غرار تقريري التقييم المستقل النصف مرحلي والنهائي وتقريري التقييم الذاتي النصف مرحلي والنهائي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في المجال حسب تصنيف مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

ولئن كرس الدستور التونسي دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين، فقد أصبح تطبيق هذه المواد الدستورية واقعا ملموسا في إعداد خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، حيث تم الاعتماد على المقاربة التشاركية خلال كامل مسار اعداد هذه الخطط.

1. **المسار المعتمد لإعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)**

خلال كافة مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)، تم تنظيم استشارة وطنية موسعة باعتماد آليات متعددة قصد ضمان مشاركة جميع الاطراف المتدخلة في هذه الاستشارة واستيقاء مقترحات المشاركين فيها حول الاصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن هذه الخطّة.

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم يوم اعلامي بتاريخ 14 مارس 2018 قصد الاعلان عن انطلاق المرحلة الاولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020 قصد تجميع مقترحات المواطنين ومختلف المتعاملين مع الإدارة حول محتوى هذه الخطة.

1. **المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)**

المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020، والتي امتدت من 14 مارس 2018 إلى غاية 17 أوت 2018، تضمنت عدة آليات وهي كالآتي:

المرحلة الأولى من الاستشارة الالكترونية والتي تم فتحها على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 14 مارس إلى غاية 02 ماي 2018.

بالنسبة للهياكل العمومية تم تنظيم اجتماعات صلب عدد من الوزارات وذلك بحضور ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات تحت الاشراف قصد مزيد التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وأهمية الانخراط في هذا المسار.

الاستعانة بوسائل أخرى للمشاركة على غرار ورشات عمل وملتقيات بمختلف الجهات بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار. وقد تم تجميع عدة مقترحات تعبر عن تطلعات المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني على المستوى الجهوي.

ومن بين هذه الورشات نذكر ورشات العمل ببلدية حلق الوادي بتاريخ 13 جويلية 2018 وبولاية الكاف بتاريخ 30 جويلية 2018 وببلدية صفاقس بتاريخ 14 أوت 2018.

ومكنت المرحلة الأولى من هذه الاستشارة من تجميع أكثر من 600 مقترح وردت عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريقي عمل، صلب اللجنة الاستشارية المشتركة، متكون من ممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الادارة العمومية لفرز المقترحات المجمعة ودراستها وتبويبها وإعداد خطة العمل في صيغتها الأولية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

* الوضوح (Specific): يمكن التعرف على الاشكال الذي يمكن حله، يتضمن اجراءات أو أعمال واضحة للقيام بها، يصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذه،
* قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،
* الجهة المسؤولة (Answrable): يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة
* ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ إحدى المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة،
* تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): يمكن تنفيذه في سنتين: تعهد ينفذ في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،
* التأثير المحتمل: تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.
1. **المرحلة الثانية من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020)**

إثر انتهاء لجنة القيادة من ضبط الصيغة الأوليّة لخطة العمل التي تضمنت 32 تعهدا، تمّ بتاريخ 07 أوت 2018 عرض هذه الصيغة الاولية على الاستشارة في دورة ثانية قصد تحديد المقترحات ذات الأولوية وادراجها ضمن الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. وقد تمّ في هذا الإطار، الاعتماد على نفس التمشي المعتمد خلال المرحلة الأولى من الاستشارة، حيث تم الاعتماد على الآليات التالية:

* استشارة الكترونية حول الصيغة الأولية لخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة والتي تم فتحها على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 07 أوت 2018 إلى غاية 21 أوت 2018.
* تنظيم ورشات عمل وملتقيات بمختلف الجهات بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بالصيغة الأولية من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة ودعوة المشاركين إلى التصويت على التعهدات المقترحة حسب درجة الأولوية وتقديم مقترحات جديدة في علاقة بالشأن المحلي. وقد غطت هذه الورشات البالغ عددها 100 ورشة عمل كافة جهات الجمهورية.
1. **الخطة الاتصالية حول خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة**

بهدف مزيد التعريف بخطة العمل الوطنية الثالثة خاصة وببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة عامة تم تطوير خطة اتصالية في الخصوص تتضمن جملة من العناصر نخص بالذكر العناصر التالية والتي سيتمّ تنفيذها على المدى القصير وبالتوازي مع نشر الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الثالثة:

* تطوير علامة مميزة وهوية بصرية خاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس.
* إعداد مقطع فيديو تحسيسي ومطوية حول شراكة الحكومة المفتوحة، يلخصان الأهداف والآثار الايجابية للحكومة المفتوحة ويشرحان التزامات الحكومة عند انخراطها في شراكة الحكومية المفتوحة. كما يتعرّضان إلى كيفيّة المشاركة في هذه المبادرة.
* طباعة عدة نسخ من خطة العمل الوطنية الثالثة في نسختها النهائية وذلك في ثلاثة لغات: العربية والفرنسية والإنجليزية.
* ترجمة محتوى موقع واب شراكة الحكومة المفتوحة بتونس إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

وترتكز هذه الخطة الاتصالية على رؤية استراتيجية واضحة على المدى المتوسط والطويل والتي ترمي إلى تعبئة وتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال الحكومة المفتوحة وتوفير أطر وآليات تعاون بين مختلف المتدخلين في المجال خاصة مع مختلف مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي وقطاع الإعلام ومختلف السلط العمومية على المستويين المركزي والمحلي بما في ذلك السلطة التشريعية

# التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة

تنقسم التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة إلى أربعة محاور رئيسية كما يلي:

* ***المحور الاول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية***
* ***المحور الثاني: دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية***
* ***المحور الثالث: تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحليّة***
* ***المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية***

# المحور الأول: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية

|  |
| --- |
| تعهد عدد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة  |
| بداية شهر أكتوبر 2018- موفى شهر أوت 2020 |
| * هيئة النفاذ إلى المعلومة.
* الادارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة.
* الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.
 | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**يتطلب تكريس حق النفاذ تنفيذا لمقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بحق النفاذ إلى المعلومة، اتخاذ جملة من الاجراءات العملية داخل الادارة لغرس الثقافة الجديدة المبنية على الانفتاح وتقاسم المعلومة. وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى وضع عدد من الاجراءات لإدارة التغيير الذي يصاحب تنفيذ قانون النفاذ إلى المعلومة وتحديدا من خلال تنفيذ النقاط التالية:* وضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة الأعوان العموميين وإطارات الدولة وجميع الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وكذلك لفائدة عموم المواطنين ومنظمات المجتمع المدني،
* إحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني يتولى تنسيق مختلف الاعمال والانشطة المشتركة في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة،
* تنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال وضع برامج تكوينية في الغرض يتمّ العمل على تنفيذها خلال مدة خطة العمل تشمل مختلف أصناف الأعوان العموميين ومختلف الهياكل الخاضعة للقانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة،
* إعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلّق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس.
* وضع مرجعية وطنية مشتركة لتصنيف المعطيات الإدارية.
 |
| محدودية ثقافة الانفتاح وتقاسم المعلومة ونشرها داخل الإدارة إلى جانب ضعف الاحاطة بمختلف أحكام القانون الأساسي حول حق النفاذ إلى المعلومة. وقد أدّى ذلك إلى محدودية نشر المعلومات بصورة تلقائية وفقا لما جاء بالقانون إلى جانب الاشكاليات المواجهة على مستوى الاجابة في الآجال وبالجودة المطلوبة على مطالب النفاذ. | **الإشكال المطروح** |
| تكريس الشفافية وتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة كالتالي:* تحسيس المسؤولين بمختلف الهياكل العمومية حول اهمية الانخراط في مسار الشفافية واتاحة النفاذ إلى المعلومة والمزايا الايجابية المنتظرة،
* اكساب الموظفين وخاصة المكلفين بالنفاذ وغيرهم من المتدخلين في مسار الاجابة على مطالب النفاذ المهارات الضرورية لتمكينهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه ووفقا لما ضبطه قانون النفاذ.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * ارساء ثقافة جديدة داخل الإدارة مبنية على مبدأ الانفتاح والتعاون،
* وجود كفاءات داخل الإدارة قادرة على تنفيذ ما جاء به قانون النفاذ من احكام لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية:** سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومة، تحسين جودة النفاذ اليها، تيسير عمل المكلف بالنفاذ سواء في علاقته مع المسؤولين المنتجين للمعلومة داخل ادارته أو في علاقته بطالب المعلومة.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| * + **مصدر التمويل:** البنك الدولي /منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ اليونسكو/الوكالة الفرنسية للتنمية
 | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أكتوبر 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال**  |
| 1. السيد عماد الحزقي
2. السيدة ألفة الصولي
3. السيد نوفل فريخة
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| 1. رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة
2. المديرة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
3. المدير العام للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| imed.hazgui.ih@inai.tnolfa.souli@pm.gov.tnnaoufel.frikha@ansi.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
|  | أطراف حكومية متدخلة | **الأطراف المتدخلة** |
| المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية «DRI»الجمعية التونسية للمراقبين العموميينمنظمة المادة 19الجمعية التونسية للحوكمة المحلية | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 2: إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية |
| بداية شهر أكتوبر 2018- موفى شهر أوت 2020 |
| وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**سيمكن هذا التعهد من إرساء جملة من الأسس التنظيمية والعملية التي ستعطي دفعا إضافيا وهاما لفتح البيانات العمومية باعتبارها آلية من أهم الآليات التي يمكن الاستعانة بها لتكريس مبادئ الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة صلب القطاع العمومي من جهة وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير التكنولوجي من جهة أخرى. وتتمثل هذه الإجراءات تحديدا في:* وضع نص ترتيبي ينظّم فتح البيانات العمومية “open data” في تونس ويوضّح المواصفات الفنيّة والتنظيمية التي يجب اعتمادها،
* مواصلة تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية مع فتح قائمة أولية من البيانات العمومية التي يتمّ تحديدها وفقا لمقاربة تشاركية ونشرها خلال السنة الأولى من تنفيذ خطة عمل شراكة الحكومة الثالثة بالنسبة لعدد من القطاعات،
* تنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة من خلال وضع وتنفيذ برنامج تكويني في الغرض.
 |
| غياب تأطير قانوني ينظم عملية فتح البيانات العمومية داخل الهياكل العمومية ويضبط الاطر الفنية المشتركة التي يمكن اعتمادها من قبل مختلف الهياكل العمومية. كما توجد صعوبة داخل الادارة لجرد المعطيات والوثائق وتحديد المعطيات التي يمكن نشرها كبيانات مفتوحة والبيانات التي لا يمكن نشرها طبقا لما جاء بقانون النفاذ إلى المعلومة. | **الإشكال المطروح** |
| * وضع إطار تنظيمي يحدّد الاطراف المسؤولة على تنفيذ برنامج البيانات المفتوحة بالإدارة وعلاقتها مع بقية المسؤولين،
* تحديد المرجعيات والمواصفات المعتمدة في المجال،
* تعزيز قدرات المسؤولين وغيرهم من الاطارات بالهياكل العمومية للتمكن من الانخراط في برنامج البيانات المفتوحة،
* خلق ديناميكية وتعاون بين الإدارة والمجتمع المدني لمزيد فتح البيانات وتعزيز إعادة استعمالها.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * إيجاد أطر قانونية وتنظيمية تسهل على المسؤولين وغيرهم من الإطارات المتدخلة في مجال البيانات المفتوحة عملية إعداد وفتح البيانات العمومية،
* ارساء ثقافة جديدة داخل الإدارة تقوم على مبادئ الانفتاح والشفافية والتعاون،
* التوصل إلى تحقيق القيمة المضافة المنتظرة من فتح البيانات العمومية وتقديم نماذج مختلفة عن الاستعمالات المحققة من خلال هذه البيانات.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية والانفتاح:** سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومة، تحسين جودة النفاذ اليها.
	+ **المشاركة العمومية:** نشر البيانات في شكل مفتوح يمكن من تطوير آليات جديدة لمتابعة ومراقبة العمل الحكومي باعتبار أنّه يمكن القيام بتحاليل وقراءات مبسّطة وتفاعلية (Data visualisation) تساعد المواطن على متابعة مختلف المسائل المتعلقة بالشأن العام.
	+ **الابتكار وتطوير الخدمات العمومية:** اتاحة امكانية اعادة استعمال البيانات المفتوحة لخلق قيمة مضافة جديدة وتطوير خدمات تسهل على المواطن قضاء شؤونه الادارية.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| * + **مصدر التمويل:** البنك الدولي
 | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أكتوبر 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| السيد خالد السلامي | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| المدير العام لوحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| khaled.sellami@pm.gov.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
| هيئة النفاذ إلى المعلومة | أطراف حكومية متدخلة | **الأطراف المتدخلة** |
| Cartographie citoyenneالجمعية التونسية للمراقبين العموميينالجمعية التونسية للحوكمة المحلية | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 3: تعزيز النفاذ الى المعلومة الجغرافية  |
| بداية شهر أكتوبر 2018 -موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة الدفاع الوطني ممثلة في المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**سيمكن هذا التعهد من النفاذ إلى المعلومة باعتماد آلية الجغرفة الرقمية وتيسير فتح البيانات العمومية الخاصة بعدة قطاعات حيوية على غرار النقل والأمن والتنمية المحلية والصحة والفلاحة والتجهيز والسياحة وغيرها، نظرا لأهمية البيانات المنتجة في هذه القطاعات ومدى الإقبال عليها من قبل المواطن والأطراف ذات الصلة بميدان الجغرفة الرقمية. وفي هذا الخصوص سيتمّ العمل على:* + وضع بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية في إطار مشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية،
	+ وضع قواعد بيانات أساسية في إطار هذا المشروع (قواعد البيانات الطبوغرافية، والصور الجوية المسطحة، والعناوين) والتي سيتمّ اعتمادها من طرف الهياكل العمومية والخاصة كركيزة أساسية ومرجع موحد لتركيز قواعد بيانات موضوعية كل فيما يخصه (نقل، صحة، أمن، تنمية، سياحة، فلاحة، إلخ).
 |
| صعوبة النفاذ إلى المعلومة باعتماد آلية الجغرفة الرقمية قصد إعادة استعمالها لخلق القيمة المضافة لفائدة جميع الأطراف بسبب:* + غياب مرجعية وطنية موحدة للمعلومات الجغرافية،
	+ عدم انتاج معلومات جغرافية مطابقة للمواصفات والمعايير الدولية،
	+ غياب علاقات التعاون والشراكة بين مختلف المتدخلين.
 | **الإشكال المطروح** |
| تيسير النفاذ إلى المعلومة الجغرافية وإعادة استعمالها من طرف مختلف المستفيدين منها من خلال: * توفير مرجعية وطنية موحدة للمعلومات الجغرافية للجمهورية التونسية،
* توفير معلومات جغرافية مطابقة للمواصفات والمعايير الدولية، وحسن استعمال وتوظيف المعلومة الجغرافية،
* توطيد علاقات التعاون والشراكة بين مختلف المتدخلين لخلق القيمة المضافة لفائدة جميع الاطراف.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| تمكين المستعملين من النفاذ إلى معطيات جغرافية موحدة ومطابقة للمواصفات والمعايير الدولية واستغلالها بصفة حينية ومؤمنة عبر البوابة الالكترونية. | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية والانفتاح:** سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومة الجغرافية الموحدة والمحيّنة مع تجنب الازدواجية في الإنتاج وتوطيد علاقات التعاون والشراكة بين مختلف المتدخلين لخلق القيمة المضافة لفائدة جميع الاطراف على مستوى الخدمات المقدمة.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| **مصدر التمويل:** * تمويل ذاتي: المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
* مساهمة صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
 | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| السيد منير الرياحي | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| رئيس المشروع بالمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| cnct@defense.tn  | **عنوان البريد الالكتروني** |
| الهياكل العمومية الممثلة ضمن لجنة قيادة المشروع ( وزارة النقل، ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة السياحة، ووزارة الشؤون المحلية والبيئة، ووزارة التجهيز، ووزارة التنمية والتعاون الدولي والاستثمار، و وزارة المالية، ووزارة الفلاحة) | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| Cartographie Citoyenneالجمعية التونسية للحوكمة المحلية | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 4: توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح |
| بداية شهر أكتوبر 2018 -موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة النقل بالتعاون مع الهياكل المعنية بالوزارة والمؤسسات والمنشآت التابعة لقطاع النقل. | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**تعزيز فتح البيانات العمومية وإعادة استعمالها وإعلام المسافرين في مجال النقل البري من خلال تصميم وتركيز قاعدة بيانات موحدة لمحطات النقل البري على المستوى الوطني ونشرها في شكل مفتوح"Référentiel National d'Arrêts". وسيمكن تركيز قاعدة البيانات من توحيد المعرفات والتسميات وجمع كافة المعطيات المتعلقة بها على غرار الاحداثيات الجغرافية وغيرها ونشرها في شكل مفتوح لتيسير إعادة استعمالها بهدف تطوير خدمات موجهة للمسافرين (عبر الواب والهواتف الذكية...).وفي هذا الإطار سيتمّ القيام بالأعمال التالية:* جرد المحطات الخاصة بمختلف وسائل النقل المنتظم (الحافلات والمترو والقطارات...) وغير المنتظم (اللواج والتاكسي الجماعي والنقل الريفي...) بكامل تراب الجمهورية وجمع المعطيات المتعلقة بنوع المحطة وخصائصها وتجهيزاتها وتوفر الانارة وطرق النفاذ خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية والاحداثيات الجغرافية ومرجع النظر الإداري ومالك المحطة والمكلف باستغلالها وصور لها من مختلف الزوايا،
* توحيد المعرفات (Codification/Identification) والتسميات (Nomenclature) خاصة بالنسبة للمحطات المشتركة بين شركات نقل مختلفة،
* تصميم وتركيز قاعدة بيانات محطات النقل البري على المستوى الوطني،
* نشر قاعدة البيانات في شكل مفتوح لتيسير إعادة استعمالها بهدف تطوير خدمات موجهة للمسافرين.
 |
| عدم توفر معطيات موحدة ومحيّنة على المستوى الوطني تهمّ النقل البرّي. وقد شكّل ذلك عائقا أمام النفاذ إلى المعلومة من قبل المواطن بصورة ميسّرة وناجعة كما انّ غياب هذه المعلومة يمثل عائقا أمام تطوير تطبيقات وخدمات الكترونية خاصة بقطاع النقل. | **الإشكال المطروح** |
| توفير المعلومة الدقيقة في مجال النقل البري وفتح البيانات الخاصة بمنظومة النقل ووضعها على ذمة العموم لاستغلالها في تطوير تطبيقات وخدمات الكترونية متصلة بهذا المجال.  | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * سهولة الحصول على المعلومة حول وسائل النقل البري من قبل العموم،
* تيسير تطوير خدمات وتطبيقات من خلال اعادة استعمال ما سيتمّ فتحه من بيانات بالاعتماد على قاعدة البيانات التي سيتمّ تركيزها.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية والانفتاح:** سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومة، تحسين جودة النفاذ اليها، اتاحة امكانية اعادة استعمال البيانات المفتوحة لخلق قيمة مضافة جديدة.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| * + **مصدر التمويل:** ميزانية وزارة النقل/ الوكالة الفرنسية للتنمية
 | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| السيّد رضا عرجون  | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| السيد رضا عرجون: مدير خلية أنظمة النقل الذكي والإدارة الإلكترونية بالإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بوزارة النقل | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| ridha.arjoun@mt.gov.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
|  | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| Cartographie citoyenneالجمعية التونسية للحوكمة المحليةالجمعية التونسية للمراقبين العموميين | أطراف غير حكومية متدخلة |

# المحور الثاني: دعم الشفافية في مجال التصرّف في الموارد الطبيعية

|  |
| --- |
| تعهد عدد 5 : تحسين حوكمة الموارد المائية |
| بداية شهر أكتوبر 2018-موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**نظرا للتحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا منذ سنوات في مجال الثروة المائية من أهمها الاستهلاك المتزايد وغير الرشيد، محدودية جودة هذه المياه ببعض المناطق وتراجع المخزون الوطني من المياه على غرار عديد الدول في العالم. وباعتبار القيمة الحيوية والاستراتيجية لهذه الثروة، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تنفيذ عدد من المشاريع التي ستمكن من المساهمة في حوكمة التصرف في المياه وحثّ مختلف الاطراف المتدخلة في هذا المجال للقيام بمبادرات لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي بصورة تشاركية ومنفتحة. وتتمثل هذه المشاريع أساسا في: * نشر معطيات تمكن من متابعة استهلاك الثروة المائية في جميع المجالات (أي في مجال الشرب والمجال الفلاحي والمجال الصناعي والمجال السياحي...) وحسب التوزيع الجغرافي لمختلف مناطق الجمهورية، وكذلك من متابعة جودة المياه،
* وضع منظومة الكترونية للإبلاغ عن الإخلالات والتجاوزات فيما يتعلق باستهلاك أو التصرّف في الثروة المائية،
* وضع سياسة وفقا لمقاربة تشاركية والعمل على تنفيذها قصد ترشيد توزيع المياه واستهلاكها.

وسيمكن هذا التعهد من تكريس الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة " مياه نظيفة وصحية. ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل ". |
| نظرا لمحدودية المعلومات المتاحة حول التصرّف في الثروة المائية وجودة المياه في تونس إلى جانب ضعف الآليات المتوفرة للتفاعل بين الجانب الحكومي المسؤول على هذا المجال والمواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني. ونظرا للتراجع المتواصل في المخزون المائي في تونس من جهة والطلب المتزايد للمياه في شتى القطاعات من جهة أخرى فإنّه يجب ايلاء أولوية لهذا القطاع لتكريس شفافية التصرف فيه وتكريس مقاربة تشاركية للقيام بالإصلاحات الضرورية لحوكمة التصرف فيه.  | **الإشكال المطروح** |
| * نشر المعلومات التي تكرّس شفافية التصرّف في الثروة المائية خاصة فيما يتعلّق بالمخزون المتوفر من المياه، كيفية توزيعه جغرافيا، مؤشرات حول جودة المياه، التحديات المطروحة حاليا والقرارات المتخذة لمجابهتها،
* توفير آليات لتمكين المواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني الناشطة في المجال من المشاركة في صياغة السياسات العمومية التي سيتمّ ضبطها لحوكمة هذا القطاع ووضع أدوات ووسائل لرصد مختلف الاخلالات والتجاوزات في المجال.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * نشر المعلومة سيمكن من تشخيص دقيق وواضح للتحديات والاشكاليات المطروحة في مجال التصرّف في الثروة المائية وهو ما من شأنه أن يمكن مختلف الاطراف المتدخلة حكومية كانت او غير حكومية من المساهمة والتعاون في إيجاد الحلول وتحقيق نتائج أكثر نجاعة وجدوى،
* نشر المعلومة واعتماد مقاربة تشاركية ستخوّل من تغيير العلاقة بين الادارة والمواطن والمجتمع المدني مع ضمان التزام كل منهما بمسؤوليته وبدور ايجابي لحوكمة هذا القطاع.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية:** سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومة، تحسين جودة النفاذ اليها، إتاحة امكانية إعادة استعمال البيانات المفتوحة لخلق قيمة مضافة جديدة.
	+ **المشاركة العمومية:** سيمكن التعهد من خلق آليات جديدة لتحسين التواصل بين الادارة والمواطن وايجاد فضاء للتحاور والتشاور حول الاشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع ورصد كل الاخلالات الممكنة والتصدي لها.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| - | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| أنيس منصور | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| مدير بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق) | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| anis.mansour@iresa.agrinet.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
| هيئة النفاذ إلى المعلومة | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| * منظمة React،
* جمعية "Dynamique autour de l’eau"،
* الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
* الجمعية التونسية للتنمية و التكوين.
 | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 6 : تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال الاعداد للانضمام لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية |
| بداية شهر أكتوبر2018- موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| يعتبر مجال الصناعات الاستخراجية من أكثر القطاعات الاستراتيجية ومن أكثر المجالات التي تلاقي ضغطا كبيرا ومتزايدا من قبل المواطن ومنظمات المجتمع المدني لتكريس شفافيته واتاحة النفاذ الى المعلومة خاصة المتعلقة بالإنتاج والموارد التي تم تحصيلها والاتفاقيات والعقود المبرمة والشركات المستفيدة منها. وفي إطار دعم ما تمّ تنفيذه من مبادرات في هذا القطاع على غرار بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع الطاقة والمناجم، سيتمّ كذلك مواصلة مسار الاعداد لانضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لما لهذا الانخراط من دلالة على استيفاء تونس للمعايير الضرورية للشفافية في هذا المجال واستعدادها للقيام بإصلاحات متواصلة لمزيد حوكمة التصرّف في هذه الثروات وتعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير والمعطيات المطلوبة و المساعدة على بناء الثقة المفقودة بين مختلف المتدخلين في هذا المجال مما من شأنه تحسين مناخ الاستثمار في القطاع.وبالتالي فإنّ الاجراءات التي سيتمّ العمل على استكمالها لتمكين تونس من الانضمام إلى هذه المبادرة تتمثل فيما يلي:* استكمال اختيار ممثلي الشركات وكذلك ممثلي الحكومة بمجلس أصحاب المصلحة،
* دعم مجلس أصحاب المصلحة وذلك بإعداد دراسة حول تشخيص منظومة حوكمة قطاعي المحروقات والمناجم،
* إعداد خطة عمل مجلس أصحاب المصلحة،
* تقديم مطلب الانضمام للمبادرة،
* التخاطب البيني بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
* تنمية قدرات أعضاء مجلس أصحاب المصلحة.
 |
| بالرغم من وضع بوابة للبيانات المفتوحة لتكريس شفافية هذا القطاع والتي تمّ وضعها إثر حملة "وينو البترول" التي كانت تهدف إلى الضغط على المسؤولين على هذا القطاع لإتاحة النفاذ إلى المعلومة حول التصرّف في هذه الثروة، فإنّ حاجة المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني الناشطين إلى الوصول إلى المعلومة حول التصرّف في الثروات الطاقية لاتزال قائمة. وقد أثبتت الحركات الاحتجاجية ان الشفافية لا يمكن ان يكون عملا احادي الجانب من الادارة او عملا ظرفيا تمليه حملة وقتية، بل لا بد ان تكون في إطار تشاركي يضم جميع المتدخلين في القطاع من حكومة وشركات ومجتمع مدني لتحديد النقائص في منظومة الحوكمة والعمل على اصلاحها سويا في إطار خطة مشتركة مما من شأنه اعادة الثقة بين المتدخلين.  | **الإشكال المطروح** |
| * المساهمة في شفافية قطاع الطاقة والمناجم من خلال نشر تقارير تتضمن معطيات حول التصرّف في الثروة الطاقية والمنجمية في إطار الانضمام الى هذه المبادرة،
* خلق فضاء للحوار بين مختلف المتدخلين من خلال جعله في إطار مؤسساتي يضمن دوريته وديمومته ومنهجيته،
* اصلاح النقائص المتعلقة بحوكمة القطاع بصفة عامة منها الجوانب القانونية والمؤسساتية في إطار تشاركي.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * تمكين المواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني من النفاذ إلى المعلومة وبالتالي تكريس شفافية القطاع والحدّ من الانتقادات والاحتجاجات التي يعاني منها هذا القطاع والتي قد تصل إلى تعطيل الانتاج والعمل به،
* تكريس النزاهة بهذا القطاع ومقاومة الفساد من خلال اعتماد مقاربة تشاركية لحوكمة التصرّف فيه من خلال احداث مجلس أصحاب المصلحة الذي يضمّ مختلف الأطراف المعنية والذي يلعب دورا هاما لتكريس الشفافية ونزاهة هذا المجال.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية:** تكريس حق النفاذ إلى المعلومة حول التصرّف في الثروات الطاقية والمنجمية من خلال ما سيتمّ نشره من تقارير ومعطيات في إطار الانضمام لهذه المبادرة،
	+ **المشاركة:** توسيع نطاق الاطراف المتدخلة في حوكمة هذا القطاع وذلك بالاعتماد خاصة على مجلس اصحاب المصلحة،
	+ **المسائلة:** تمكين المواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني من متابعة التصرّف في الثروات الطاقية والمنجمية وبالتالي التصدّي لمخاطر الفساد ومسائلة المتسببين في ذلك.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| ميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة /معهد حوكمة الموارد الطبيعية من خلال بناء قدرات ممثلي مجلس اصحاب المصلحة وجميع المتدخلين في القطاع وتقديم الدعم الفني اللازم. | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أكتوبر 2018** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
|  | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| - | **عنوان البريد الالكتروني** |
| هيئة النفاذ إلى المعلومة | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| معهد حوكمة الموارد الطبيعية.التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم.الجمعية التونسية لقانون التنمية. | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 7 : تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح“open contracting” في مجال المحروقات |
| بداية شهر أكتوبر2018 - موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| يعتبر تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات من أهمّ المبادرات المعتمدة دوليا كمعيار لشفافية وحوكمة التصرّف في الثروات الطبيعية. ولمزيد دعم ما تمّ الانطلاق فيه من مبادرات بصلة بهذا التمشي الرامي إلى تكريس شفافية قطاع الصناعات الاستخراجية فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تيسير انخراط تونس في مشروع التعاقد المفتوح في مجال المحروقات من خلال القيام بالإجراءات التالية:* إدراج مبادئ التعاقد المفتوح في مشروع تنقيح مجلة المحروقات، على غرار تعزيز الشفافية عند اختيار المستثمرين عن طريق الالتجاء الى المنافسة عند الاقتضاء وتوضيح ونشر المقاييس المعتمدة في الاختيار وعموما نشر جميع الوثائق والمعطيات اللازمة التي تفسر المسار التعاقدي منذ التفاوض مع المستثمرين الى نهاية العقد، منها محاضر اللجنة الاستشارية للمحروقات.
* تطوير منصة إلكترونية لتكريس مبادئ التعاقد المفتوح من خلال نشر جميع العقود المبرمة في صيغة البيانات المفتوحة مع جميع الملاحق والقرارات المتصلة بها. ونشر جميع الوثائق المرتبطة بالعقود التي تفسر مسار التعاقد مع المستثمر.
* إعداد دراسة مقارنة والاستئناس بالتجارب العالمية في مجال التعاقد المفتوح.
 |
| تتسم العملية التعاقدية في قطاع المحروقات بتعقد وتشعب الاجراءات ترتب عنه استمرار حملات التشكيك في مدى احكام التصرف في النفط والغاز نتيجة النقص في المعلومة واتساع هامش التقدير بالنسبة للوزارة المكلفة بتسيير القطاع. وتمثل مبادئ التعاقد المفتوح المرجعية المناسبة للقيام بالإصلاحات القانونية اللازمة قصد اضفاء مزيد من الشفافية على منظومة التصرف في مجال المحروقات. و يندرج هذا التعهد في اطار تجسيم قرار السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعادة هيكلة قطاع الثروات الطبيعية . | **الإشكال المطروح** |
| * المساهمة في شفافية قطاع الطاقة والمناجم من خلال مراجعة الإطار القانوني المنظم للمحروقات في اتجاه اعتماد الممارسات الحسنة التي تكرس الشفافية على غرار المنافسة والاقرار بإلزامية نشر المعطيات الضرورية التي تفسر عملية الاختيار ونتائجه،
* الشروع الفعلي في نشر البيانات اعتمادا على مبادئ التعاقد المفتوح كمواصلة نشر العقود في صيغة البيانات المفتوحة ومحاضر اللجنة الاستشارية للمحروقات ومعطيات حول الشركات المتعاقدة مع الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
* تيسير اعادة استعمال البيانات وتحليلها ومقارنتها مع بيانات أخرى من مصادر مختلفة فيما يتعلق بالعقود المبرمة في المجال وذلك سيمكن من تعزيز المسائلة والرقابة في هذا القطاع.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * تكريس شفافية القطاع والحدّ من الانتقادات والاحتجاجات التي يعاني منها القطاع والتي قد تصل إلى تعطيل الانتاج والعمل به،
* تكريس النزاهة بهذا القطاع ومقاومة الفساد من خلال اتاحة النفاذ إلى المعطيات الواردة في العقود البترولية واتاحة امكانية دراستها وتحليلها ومقارنتها.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية:** تكريس حق النفاذ إلى المعلومة حول التصرّف في الثروات الطاقية من خلال ما سيتمّ نشره من معطيات واردة في العقود البترولية،
	+ **المسائلة:** نشر العقود البترولية في شكل مفتوح يمكن المواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني من متابعة التصرّف في الثروات الطاقية وبالتالي التصدّي لمخاطر الفساد ومسائلة المتسببين في ذلك.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| ميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة /معهد حوكمة الموارد الطبيعية | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أكتوبر 2018** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
|  | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| - | **عنوان البريد الالكتروني** |
| هيئة النفاذ إلى المعلومة | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| معهد حوكمة الموارد الطبيعيةالجمعية التونسية لقانون التنميةالتحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم | أطراف غير حكومية متدخلة |

# المحور الثالث: تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحوكمة المحليّة

|  |
| --- |
| تعهد عدد 8: وضع الآليات القانونية والتنظيمية للمساهمة في تكريس النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد |
| بداية شهر أكتوبر 2018 - موفى شهر أوت 2020 |
| * الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
* مصالح الحوكمة برئاسة الحكومة.
 | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**تمثّل النزاهة صلب القطاع العمومي ومقاومة الفساد الإداري من المحاور الاساسية التي حظيت باهتمام مختلف الفاعلين داخل الإدارة وكذلك بعدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال. ولاستكمال ما تمّ تحقيقه إلى حدّ الآن من إصلاحات، ونظرا لوجود شكايات وانتقادات متواصلة حول الفساد بالقطاع العمومي، فإنّ هذا التعهد يرمي إلى المساهمة في معالجة هذا الإشكال من خلال تنفيذ المشروعين التاليين: * إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بالقوانين الجديدة المتعلقة بمكافحة الفساد وتحديدا:
* القانـون الأساسي المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين،
* القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الاثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام،
* تركيز"هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد " الدستورية.
 |
| * تنامي مظاهر الفساد والإثراء غير المشروع في القطاع العام.
* تعرض عدد من المبلغين عن شبهات فساد إلى أشكال مختلفة من الهرسلة والضغوطات في حياتهم المهنية والشخصية بعد التبليغ ومحدودية آليات الحماية التي تم إقرارها.
* عزوف عدد من الأشخاص عن التبليغ عن شبهات فساد، نظرا لمحدودية الحوافز عند التبليغ.
* تقلص نسبة الثقة في المسؤولين والقطاع العام ككل.
 | **الإشكال المطروح** |
| * الحفاظ على الأمن القانوني من خلال تدخل المشرع لمواءمة النصوص القانونية فيما بينها من ناحية وضمان حقوق الأفراد من ناحية أخرى.
* تحقيق المساءلة في القطاع العام والنجاعة في الأداء.
* ضمان نجاعة أكبر في استرجاع الأموال المكتسبة بطريقة غير شرعية.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * الإدارة السليمة للشأن العام.
* تحقيق المساواة أمام القانون.
* إرساء المسؤولية وتعزيز ثقافة نبذ الفساد.
* إرساء نظم توظيف للموظفين قائمة على الكفاءة والشفافية.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **المسائلة:** سيمكن التعهد من تفعيل النصوص القانونية المتعلّقة بمقاومة الفساد من خلال تعزيز آليات المسائلة والرقابة على أعمال الحكومة ومتابعة نجاعة التصرّف في القطاع العام. كما سيتمّ دعم هذا الإطار القانوني من خلال تركيز هيئة دستورية لمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية والحياد وبالصلاحيات الكافية للاضطلاع بمهامها ومحاسبة الفاسدين بالقطاع العام والسهر على حسن تطبيق القوانين في المجال.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| **مصدر التمويل:** ميزانية الدولة  | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| * السيد شوقي الطبيب
* السيد وليد الفهري
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| * رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
* مدير بمصالح الحوكمة برئاسة الحكومة،
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| contact@inlucc.tnwalid.elfehri@pm.gov.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
| مجلس نواب الشعب | السلطة التشريعية | **الاطراف المتدخلة** |
| التحالف المدني لمكافحة الفساد | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 9 : تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة  |
| بداية شهر أكتوبر 2018- موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة المالية | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**لقد أصبحت المقاربة التشاركية تمثل منهجية عمل لإعداد عديد المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها بما في ذلك مشروع إعداد الميزانيات من قبل عدد من الهياكل العمومية نخصّ بالذكر التجربة المعتمدة على مستوى عديد البلديات لإعداد ميزانياتها بالاعتماد على تنظيم اجتماعات دورية مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني في الجهة المعنية قصد استشارتهم حول المشاريع التي يمكن ادراجها ضمن مشروع الميزانية وهو ما تم تكريسه بالفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية. ولمزيد دعم هذه المقاربة التشاركية فيما يتعلّق بإعداد الميزانية، فإنّ هذا التعهد يرمي إلى ايجاد آليات جديدة لتكريس هذا المفهوم على أرض الواقع وجعل المواطن شريكا فاعلا في تحديد المحاور الأساسية والتوجهات العامة لميزانية الدولة منذ بداية مسار اعدادها.وبالتالي فإنّ هذا التعهد سيمكن من تنظيم وتركيز آليات جديدة أو تفعيل ما تمّ إحداثه من آليات على غرار:* تفعيل العمل باللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية وفقا لمقرر وزير المالية في 1 مارس 2013،
* متابعة نشر تقارير غلق الميزانية،
* نشر القانون الأساسي للميزانية.
 |
| بالرغم من وجود عدد من الآليات التي يتمّ اعتمادها حاليا في تونس لتشريك المواطن في إعداد الميزانية إلاّ أنّ هذه الآليات بقيت محدودة ولا يزال المواطن والمجتمع المدني في حاجة إلى أليات أخرى تمكّن من المشاركة في صياغة ميزانية الدولة والمساهمة في ضبط الخيارات والمحاور الاستراتيجية لهذه الميزانية منذ بداية مسار اعدادها. وبالتالي سيمكّن هذا التعهد من تحديد هذه الآليات وفقا لمقاربة تشاركية ومن خلال تفعيل دور اللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة سنة 2013 والتي ستضبط تصوّرات جديدة في المجال وتساهم وتدعم تنفيذها كشريك فاعل مع المسؤولين المعنيين بوزارة المالية وغيرهم من الأطراف المعنية.  | **الإشكال المطروح** |
| وضع آليات ناجعة وفعّالة لصياغة ميزانية الدولة وفقا لمقاربة تشاركية.  | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * توفير آليات عملية وسهلة يمكن للمواطن العادي الاستعانة بها لتقديم مقترحاته وأفكاره في خصوص ميزانية الدولة ومتابعة مسار اعدادها.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * **المشاركة:** توفير إطار عملي وفعّال للاستماع إلى المواطن وممثلي المجتمع المدني في خصوص ميزانية الدولة وتعزيز قدراتهم للمساهمة في ضبط الخيارات التي يمكن ادراجها ضمن هذه الميزانية.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| * + **مصدر التمويل:** ميزانية الدولة
 | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020**  | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| السيدة ابتسام بن علجية | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| مديرة بوزارة المالية | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| Ibalgia@finances.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
|  | أطراف حكومية متدخلة | **الأطراف المتدخلة**  |
| الجمعيات الممثلة ضمن اللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 10 : تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب وتمكينهم من متابعة مدى تجسيمها في السياسات العمومية |
| بداية شهر أكتوبر2018 - موفى شهر أوت 2020 |
| وزارة شؤون الشباب والرياضة | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**تفعيل دور الشباب بمختلف جهات الجمهورية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية وايجاد آليات عملية تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم ومشاغلهم وايصال صوتهم إلى كبار المسؤولين وصانعي القرار. وهو ما من شأنه أن يساهم في ايجاد حلول لعديد الاشكاليات المطروحة على غرارا اشكالية التشغيل وتحديد الأولويات فيما يتعلّق بالمبادرات التي يجب تنفيذها في المجال. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى التقليص من المشاحنات والاحتجاجات الاجتماعية وتحسين العلاقة بين الادارة والمواطنين خاصة من الشبان.وفي هذا الإطار سيتمّ العمل على:* وضع منصة الكترونية تمكن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وتقديم مقترحاتهم مع اتاحة الامكانية لمتابعة ردود فعل المصالح العمومية المعنية وكيفية تجاوبهم معهم،
* إنشاء مجالس محليّة حول الشباب تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية على أن يكون هناك حضور مميز للفئة العمرية من الشباب.
 |
| * محدودية الأطر المتوفرة للتحاور والإنصات إلى مشاغل الشباب.
* عزوف الشباب عن المشاركة في الشأن العام وتراجع ثقته في مؤسسات الدولة خاصة من حيث قدرتها للاستجابة الى تطلعاته و الأخذ بعين الاعتبار لمقترحاته وأفكاره بصورة جدية في إطار معالجة الملفات الشائكة التي تهمه.
 | **الإشكال المطروح** |
| سيمكّن تنفيذ هذا التعهد من إيجاد آليات وإطار لاحتضان الشباب في مختلف أنحاء الجمهورية كي يتسنى لجميع الشبان والشابات التعبير عن مشاغلهم وتقديم تصورات في المسائل التي تهمهم مع تقديم ضمانات للأخذ بعين الاعتبار لمقترحاتهم وأفكارهم في مسار اتخاذ القرارات وضبط السياسات العمومية. | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * تعزيز قدرات الشباب لمتابعة الشأن العام والمساهمة في تغييره والتأثير ايجابيا في صانعي القرار كي تكون قراراتهم متماشية مع حاجياتهم.
* إرساء علاقة قوامها الثقة والمسؤولية بين الشباب والسلطة وتحويل الغضب الذي يمكن أن يؤثر سلبا على حياة الشاب أو الشابة إلى طاقة ايجابية يمكن توظيفها لتحقيق مشاريع تعود بالنفع عليه وعلى جهته.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **المشاركة:** سيمكن تنفيذ هذا التعهد من تمكين الشباب من تقديم أفكار ومقترحات جديدة حول عدد من المسائل والاشكاليات التي تهمهم أو تهمّ جهتهم،
	+ **المسائلة:** متابعة السلط المعنية خاصة على المستوى المحلي ومسائلتها في خصوص وضع وتنفيذ السياسات العمومية.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| ميزانية الوزارة /البنك الدولي/اليونسكو | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| * السيّد كمال العربي،
* السيّدة إيمان بالهادي.
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| * مدير عام الشباب بوزارة شؤون الشباب والرياضة
* مديرة عامة للمرصد الوطني للشباب
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| kamelarbi64@gmail.combelhadimen@gmail.com | **عنوان البريد الالكتروني** |
| وزارة الشؤون المحلية والبيئة | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 11 : تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي  |
| بداية شهر أكتوبر2018 - موفى شهر أوت 2020 |
| البلديات المنخرطة ضمن هذه المبادرة بالتعاون مع تحالف المجتمع المدني الخاص بشراكة الحكومة المفتوحة - تونس | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**في إطار تكريس الحوكمة المحليّة التي أضحت خيارا وطنيا بفضل ما جاء ضمن دستور الجمهورية الثانية في سنة 2014 من فصول تدعم هذه المقاربة وكذلك بموجب ما جاءت به مجلة الجماعات المحليّة الصادرة في ماي 2018 من أحكام خاصة بالشفافية والحكومة المفتوحة، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى بعث مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عشر بلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي. وتتمثل خصوصية هذه المبادرة في تمكين البلديات من إدراج تعهدات تكون متماشية أكثر مع خصوصيات ومتطلبات المنطقة كما أنّها ستمكن من تقريب الإدارة من المواطن من خلال تشريكه في ضبط هذه التعهدات ومتابعة تنفيذها من خلال تنظيم اجتماعات دورية للجنة مشتركة تضم ممثلين عن الإدارة بالبلدية وممثلين عن المتساكنين بالمنطقة.كما سيتمّ وضع خطة اتصالية في المجال لمزيد التعريف بالمبادرات التي سيتمّ تنفيذها في إطار هذا التعهد وتشريك كل الاطراف الفاعلة والناشطة سواء من السلط العمومية المحلية او من ممثلي المجتمع المدني بالجهة المعنية.  |
| غالبا ما يتمّ التركيز ضمن خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة التي يتم ضبطها على المستوى الوطني على إصلاحات تهمّ مختلف القطاعات والمجالات المتصلة بمفهوم الحكومة المفتوحة لكن لم يكن بالإمكان القيام بإصلاحات تراعي الحاجيات الخصوصية والمتطلبات الأساسية لكل جهة على حدى. وبالتالي فإنّ هذا التعهد سيمكن من تجسيم إصلاحات تراعي خصوصيات كل جهة لكن مع مراعاة التوجهات الوطنية الاستراتيجية في المجال وبالاستئناس بالتجارب الحسنة المعترف بها عالميا. | **الإشكال المطروح** |
| وضع خطط عمل متكاملة تشمل إصلاحات تراعي خصوصيات كل جهة وتخوّل تنفيذ مشاريع من شأنها تحقيق التنمية بها وتحسين الخدمات الموجهة للمواطن على أن تكون هذه الإصلاحات مرتكزة على المبادئ الأساسية لشراكة الحكومة المفتوحة لا سيما الشفافية والمشاركة والمسائلة واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتكريس هذه المبادئ.  | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| * تنفيذ مشاريع ومبادرات تخدم الجهة ويكون لها تأثيرا مباشرا وملموسا على حياة المتساكنين فيها،
* مزيد تقريب مفهوم الحكومة المفتوحة من المواطن وجعله قادرا على المشاركة في تجسيم هذا المفهوم بجهته لتحسين جودة الخدمات التي يطلبها من الإدارة والمشاركة في بناء أسس صلبة لحوكمة التصرف في الشأن العام على مستوى ادارته المحلية.
 | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| يتناسب هذا التعهد مع جلّ المحاور الأساسية لشراكة الحكومة المفتوحة باعتبار أنّه في إطار خطط العمل التي سيتمّ ضبطها على المستوى المحلّي سيتمّ الحرص على وضع التزامات تهمّ مختلف هذه المحاور. إلاّ انّه تمّ إدراج هذا التعهد ضمن محور المشاركة والحوكمة المحلية باعتبار أنّه يهدف إلى إعطاء أكبر قدر من الحرية والاستقلالية للبلديات والمواطنين على المستوى المحلّي لرسم برامجهم وتوجهاتهم في مجال تكريس الحكومة المفتوحة وما تتضمنه من مبادئ. | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| البنك الدولي/ منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| * السيدة عائشة قرافي
* السيدة أسماء الشريفي
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| * الجمعية التونسية للحوكمة المحليّة
* شبكة TACID
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| presidente.atgl.tunis@gmail.comtacid.network@gmail.com | **عنوان البريد الالكتروني** |
| وزارة الشؤون المحلية والبيئة | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
|  | أطراف غير حكومية متدخلة |

# المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية

|  |
| --- |
| تعهد عدد 21 : تقريب الخدمات الادارية عبر وضعها على الخط |
| بداية شهر أكتوبر 2018- موفى شهر أوت 2020 |
| الوزارات المعنية  | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| **وصف التعهد**إلى جانب المبادرات والمشاريع الرامية إلى تطوير الخدمات الالكترونية على المستوى الوطني وبصورة افقية، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تطوير باقة جديدة من الخدمات الالكترونية على مستوى عدد من القطاعات والتعريف بها لدى العموم. وتتعلّق هذه الخدمات بـ:- تطوير تطبيقة (m-Agri) لتمكين المواطن من الحصول على مجموعة من الخدمات عن بعد في القطاع الفلاحي،- مزيد تطوير وتقريب خدمات إدارة الملكية العقارية للمواطن من خلال تطوير عدد من الخدمات العمومية وتلقي مطالب في شأنها واستخلاص معاليمها وإسداءها على الخط تتمثل في الاطلاع على الرسوم العقارية عن بعد والحصول على جملة من الوثائق الكترونيا (نسخ من رسوم عقارية، شهائد عدم الملكية، شهائد الملكية والاشتراك في الملكية، شهائد مراجع تسجيل الصكوك)،- خدمة تفاعلية عبر بوابة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء،- وضع منظومة الكترونية للدعم في المجال الثقافي لتأمين التصرّف والمتابعة للدعم سواء من قبل طالبي الدعم أو من قبل المسؤولين الاداريين المتدخلين في مسار معالجة هذه المطالب. |
| محدودية الخدمات العمومية المتوفرة حاليا بصورة الكترونية مقابل حاجة المواطن إلى خدمات أكثر فاعلية وأكثر شفافية يمكنه النفاذ اليها بأسرع وأسهل الطرق وهو ما توفره وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال. | **الإشكال المطروح** |
| * + مزيد تقريب الخدمات من المواطن وتيسير وسائل النفاذ اليها،
	+ توفير خدمات على مستوى عدد من القطاعات بصورة شفافة ومبسطة.
 | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| سيمكن هذا التعهد المواطن من الوصول إلى مجموعة من الخدمات بصورة الكترونية بصورة تجنبه عناء التنقل إلى الهياكل العمومية المسدية لهذه الخدمات كما توفر أكثر ضمانات للاستفادة من هذه الخدمات بصورة ناجعة وشفافة.  | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| **تطوير الخدمات الالكترونية تكريسا لمبادئ الشفافية والنزاهة والتصدي للفساد:** سيمكن تطوير هذه الخدمات الكترونيا من تحسين مستوى استعمالها من قبل المواطن. وسيمكن هذا الاستعمال الالكتروني للخدمات مزيد تكريس شفافية المعلومات والاجراءات والمسارات المعتمدة لإسداء الخدمات، كما تضمن تحديد واضح للمتدخلين في مسار اسداء الخدمات وللمسؤوليات والحدّ من مخاطر الفساد التي يمكن ان تترتب عن التعامل المباشر بين المواطن والعون العمومي. | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| ميزانية الوزارات المعنية | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أوت 2020** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| * السيّد أنيس منصور،
* السيّد عماد حمادي (إدارة الملكية العقارية)،
* السيّد فيصل اليعقوبي،
* السيّدة سلوى عبد الخالق،
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| * مدير، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
* مدير عام، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (إدارة الملكية العقارية)،
* كاهية مدير، وزارة الدفاع الوطني،
* مديرة، وزارة الشؤون الثقافية.
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| anis.mansour@iresa.agrinet.tnImed.Hammadi@cpf.gov.tndefcab@defense.tnS.abdelkhalek@mac.gov.tn  | **عنوان البريد الالكتروني** |
|  | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| الجمعية التونسية للتنمية والتكوين. | أطراف غير حكومية متدخلة |

|  |
| --- |
| تعهد عدد 13 : تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية |
| بداية شهر أكتوبر 2018-موفى شهر أوت 2020 |
| الهيئة العامة للوظيفة العمومية  | **الهيكل/الطرف المسؤول** |
| نظرا إلى الدور الهام الذي تمثله الوظيفة العمومية اليوم لاستيعاب عدد كبير من الكفاءات. وباعتبار أنّ تطوير مهارات وخبرات الكفاءات بالوظيفية العمومية تعتبر مقوما أساسيا لتطوير الإدارة والتحسين من جودة خدماتها وجعلها بذلك محرّكا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، فإنّ تطوير هذا القطاع من خلال دعم شفافيته وانفتاحه على مختلف المتعاملين معه يعتبر أداة أساسية لضمان ذلك. وبالتالي، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تطوير منظومتين الكترونيتين لتكريس الشفافية في هذا المجال وتيسير الوصول إلى الخدمات الإدارية التي تخصّ هذا القطاع.* وضع منظومة الكترونية تمكّن جميع الموظفين من الاطلاع على طلبات مختلف رؤساء الهياكل المتعلّقة بسدّ شغورات في إحدى الوظائف الراجعة إليهم بالنظر وخاصة الشغورات على مستوى البلديات.
* بوابة الكترونية للتكوين في الادارة العمومية تمكن من اتاحة النفاذ لمختلف البيانات التي تهم التكوين وكذلك التسجيل لها عن بعد
 |
| صعوبة الوصول إلى المعلومة فيما يتعلّق بالشغورات الموجودة بالوظائف الادارية وكذلك المتعلقة ببرامج التكوين.  | **الإشكال المطروح** |
| تمثل هاتين المنظومتين آليتين من بين الآليات الهامة لتكريس شفافية قطاع الوظيفة العمومية وبالتالي تحفيز الموظفين للبقاء والعمل بالقطاع العمومي حيث أنّ التكوين سيمكن من دعم قدرات الموظف ومزيد تطويرها. كما أنّ تمكين جميع الموظفين وبصورة متساوية وشفافة من الوصول الى المعلومة حول الوظائف الشاغرة بالقطاع العمومي يمثل حافزا للموظف الذي لا يريد مغادرة القطاع العام والذي يطمح الي ايجاد فرصة للعمل بإدارة تكون متماشية أكثر مع مهاراته وطموحاته. كما أنّ ذلك سيمكن من دعم البلديات بالموارد البشرية المطلوبة باعتبار أنّ هذه الهياكل اثر الانتخابات البلدية الأخيرة وصدور مجلة الجماعات المحلية في ماي 2018 أصبحت تحتاج اكثر من السابق إلى توفر الكفاءات والخبرات في عديد المجالات لتكريس مبادئ الحوكمة المحلية وانجاح مسار اللامركزية. | **تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد/النتائج المنتظرة** |
| تمكين جميع الموظفين من النفاذ إلى المعلومة التي تهمهم بصورة متساوية وشفافة وهو ما سيخول انتفاع الموظف الاكثر جدارة بالفرص المتاحة سواء في مجال التكوين أو في مجال النقل والانتدابات بالهياكل العمومية. | **كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال/كيف سيغيّر في الواقع** |
| * + **الشفافية:** شفافية قطاع الوظيفة العمومية: الاستفادة من برامج التكوين ومن الانتدابات بصورة متساوية وشفافة بعيدا عن الولاءات والوساطة،
	+ **المسائلة:** متابعة تنفيذ برامج التكوين والانتدابات للحدّ من المحاباة والوساطة والمعاملة غير المنصفة للموظفين الذين تتوفر فيهم نفس الشروط.
 | **التناسب مع المحاور الأساسية** |
| ميزانية رئاسة الحكومة/البنك الدولي | **مصدر التمويل/ العلاقة مع برامج وسياسات أخرى** |
| **موفى أكتوبر 2018** | **مستهل أكتوبر 2018** | **مراحل وروزنامة التنفيذ** |
| **نقطة الاتصال** |
| * السيدة فضيلة الدريدي،
* السيدة خولة العبيدي.
 | **إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد** |
| * المديرة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة،
* المديرة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات برئاسة الحكومة.
 | **الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر** |
| fadhila.dridi@pm.gov.tnkhaoula.labidi@pm.gov.tn | **عنوان البريد الالكتروني** |
|  | أطراف حكومية متدخلة | **الاطراف المتدخلة** |
| الجمعية التونسية للتنمية و التكوين. | أطراف غير حكومية متدخلة |